المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

مشروع قانون المالية لسنة 2016

تقرير حول المقاصة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

الفصل الأول: تذكير بأهم المحطات التاريخية لنظام المقاصة 1

I.1. المواد النفطية 1

I.2. مادة السكر 2

I.3. القمح اللين و الدقيق 3

الفصل الثاني : تطور نظام مقايسة أسعار المحروقات 5

II.1. تذكير بنظام المقايسة المطبق خلال سنتي 2013 و 2014 5

II.1.1. نظام المقايسة لسنة 2013 5

II.1.2. نظام المقايسة لسنة 2014 5

II.2. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة في سنة 2015 6

II.2.1. رفع الدعم عن الغازوال 6

II.2.2. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة 7

II.2.3. حذف إيرادات المعادلة 7

II.3. تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة : 2012-2015 8

II.3.1. تطور أسعار المحروقات 8

II.3.2. إصلاح تدريجي لمستويات الدعم 12

II.3.3. الآثار المالية لإجراءات الإصلاح 12

الفصل الثالث : محددات دعم غاز البوطان 15

III.1. تقديم سلسلة غاز البوطان 15

III.2. تذكير بآليات دعم غاز البوطان 16

III.2.1. على مستوى الاستيراد 16

III.2.2. على مستوى نقل غاز البوطان بالجملة 16

III.2.3. على مستوى التوزيع 16

III.3. وضعية السوق الدولية للمواد النفطية 17

III.4. تطور نفقات دعم غاز البوطان 19

III.4.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوطان 19

III.4.2. تطور استهلاك غاز البوطان 20

3.4.III. تطور نفقات دعم غاز البوطان.....20

الفصل الرابع: محددات دعم مادة السكر.....21

1.IV. تذكير بآليات تدخل الدولة في سلسلة السكر 21

1.1.IV. الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر.....21

2.1.IV. الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام.....21

2.IV. وضعية السوق الدولية لمادة السكر الخام 21

3.IV. تطور استهلاك مادة السكر الأبيض..... 22

4.IV. الإنتاج الوطني من السكر المكرر و الواردات من السكر الخام..... 23

5.IV. تطور نفقات دعم مادة السكر..... 24

الفصل الخامس: محددات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين.....25

1.V.تذكير بآليات تدخل الدولة في سلسلة القمح اللين 25

1.1.V. دعم الإنتاج المحلي من القمح اللين.....25

2.1.V. دعم الدقيق الوطني للقمح اللين.....25

2.V. وضعية السوق الدولية لمادة القمح اللين 26

3.V. الإنتاج الوطني و استيراد القمح اللين 27

4.V. تطور نفقات دعم مادة الدقيق 28

الفصل السادس: وضعية المقاصة خلال سنة 2015 و مشروع قانون المالية لسنة 2016.....30

1.VI. تقدير نفقات المقاصة الإجمالية لسنة 2015..... 30

2.VI. مشروع قانون المالية لسنة 2016 30

الفصل الأول: تذكير بأهم المحطات التاريخية لنظام المقاصة

I.1. المواد النفطية

سنة 1995: إنشاء نظام مقايسة أسعار المواد النفطية السائلة (بنزين، غازوال، فيول) بأسعارها في السوق العالمية مع حصر الدعم لفائدة غاز البوطان. و قد تمت مصاحبة هذا النظام ب:

- نقل رسوم الاستيراد على النفط الخام إلى المنتجات البترولية المكررة حيث تم تطبيق على كل منتوج ضريبة داخلية على الاستهلاك المحلي وضريبة على القيمة المضافة بنسبة 7%؛
- تحديد الأسعار عند التكرير ومراجعة شهرية لأسعار البيع الناتجة عنها على أساس مقايستها بأسعار سوق روتردام، وذلك وفقا لعناصر بنية أسعار المواد النفطية ؛
- إعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض القطاعات (الصيد البحري، و النقل الجوي والنقل البحري).

سنة 2000: توقيف العمل بنظام مقايسة أسعار المواد النفطية نظراِ للارتفاعات المسجلة بالسوق العالمية، حيث تحمل صندوق الموازنة فارق السعر بين السوق العالمية و السوق الداخلية.

سنة 2002: مراجعة بنية أسعار المواد النفطية من أجل تبسيطها وتخفيض نسبة ملائمة المصفاة الوطنية من 6,5% إلى 2,5% من كلفة الاستيراد على أساس مردودها في تكرير النفط الخام والمتميز بفائض إنتاج مادة الفيول وعجز من مادة الغازوال.

سنة 2004: عكس جزئي لتقلبات الأسعار العالمية للمواد النفطية على الأسعار الداخلية. خلال الفترة 2000-2012. سجلت أسعار هذه المواد الزيادة +1,15 درهم للتر بالنسبة للغازوال، +3,72 درهم بالنسبة للبنزين، و +2,44 درهم للكيلوغرام بالنسبة للفيول.

سنة 2009: تكييف بنية الأسعار في إطار عصرنة المصفاة الوطنية. تمت مراجعة بنية الأسعار بمقايسة كلفة الشحن، تقليص بعض بنود التكاليف وحذف معامل الملائمة لصالح تعويض جزافي لدعم تطوير وعصرنة قدرات التخزين. للإشارة، فقد مكن تثبيت التعويض عن التخزين في مستوى جزافي من الحد من تأثير ارتفاع أسعار المواد النفطية على الأسعار عند التكرير.

سنة 2010: مراجعة الضريبة على القيمة المضافة من 7% إلى 10% بكلفة سنوية تناهز 2 مليار درهم تحملتها ميزانية الدولة.

سنة 2013: تفعيل نظام المقايسة لأسعار البنزين، و الغازوال و الفيول رقم 2 ابتداء من 16 سبتمبر، مع تثبيت نسبة الدعم الموجه على التوالي في: 0,80 درهم للتر و 2,6 درهم للتر و 930 درهم للطن.

سنة 2014: مواصلة نظام المقايسة كالتالي:

- مقايسة كلية للبنزين والفيول رقم 2 حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين ابتداء من فاتح فبراير 2014؛
- تخفيض تدريجي للدعم الموجه للغازوال برسم سنة 2014 على أساس المستويات التالية: 2,15 درهم للتر في يناير و 1,70 درهم للتر في أبريل و 1,25 درهم للتر في يوليو و 0,80 درهم للتر في أكتوبر؛
- مقايسة كلية للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء ابتداء من فاتح يونيو 2014، حيث تم تعويض الدعم الموجه لهذه المادة بدعم جزافي لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ، و ذلك في إطار العقدة– برنامج الموقع بين الدولة و المكتب خلال سنة 2014.

سنة 2015 : مواصلة إصلاح نظام المقاصة والمصادقة على أسعار المحروقات:

- رفع الدعم عن الغازوال على غرار باقي المواد النفطية ؛
- عقد اتفاق للمصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بين الحكومة و قطاع المواد النفطية الممثل بجمعية النفطيين بالمغرب والشركة المغربية لصناعة التكرير وذلك برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015 ؛
- حذف إيرادات المعادلة التي كانت تبلغ 0,88 درهم للتر و 0,11 درهم للتر بالنسبة للبنزين وللغازوال على التوالي؛
- إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة.

2.I. مادة السكر

سنة 1996: تحرير واردات السكر الخام و السكر المكرر مع اتخاذ الإجراءات التالية:

- منح دعم جزافي لاستهلاك السكر المكرر يبلغ 2000 درهم للطن دون احتساب الرسوم. و قد انتقل هذا الدعم ابتداء من سنة 2013 إلى 2661 درهم للطن دون احتساب الرسوم، نتيجة إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية؛
- حماية الإنتاج المحلي، حيث تخضع واردات السكر الخام والسكر المكرر (المسحوق والمقطع) للرسوم الجمركية المحددة على التوالي في 35% و 42% و 47% من ثمن التكلفة والشحن. و تعتبر التسعيرة الجمركية المطبقة على السكر أداة لحماية الإنتاج المحلي من خلال السعر المستهدف المحدد حاليا في

5335 درهم للطن بالسنبة للسكر الخام. أما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فإن السكر المكرر يخضع لضريبة مخفضة بنسبة 7%.

سنة 1999 : استرجاع الإعانة الجزافية من بعض الصناعات غير المخصصة للتصدير مثل الحلويات و قطاع المشروبات الغازية وغير الغازية. وفي سنة 2007، و قصد الحفاظ على القدرة التنافسية لبعض الصناعات الوطنية، تم التخلي عن هذا الاسترجاع باستثناء قطاع صناعة المشروبات الغازية وغير الغازية.

سنة 2006 : تأسيس منحة إضافية لاستيراد السكر الخام نظرا لارتفاع سعره في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة. و تستفيد واردات السكر الخام من هذه المنحة في حال تجاوزت كلفة الاستيراد السعر المستهدف. (مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35% من ثمن التكلفة والشحن).

سنة 2011: استرجاع الدعم عن السكر المخصص للتصدير. حيث يتم القيام بخصم جزافي يعادل الإعانات المقدمة لكل طن من السكر المصدر في كل أشكاله (القالب، قطع، ومسحوق).

سنة 2012 : الرفع من سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب +45 و +25 درهم للطن و ذلك عبر الزيادة **في** الدعم المخصص للسكر المكرر من 2140 إلى 2531 درهم للطن (باحتساب جميع الرسوم)، مع رفع السعر المستهدف من 4700 إلى 5051 درهم للطن.

سنة 2013 : الرفع من سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب +35 و +25 درهم للطن و ذلك عبر الزيادة في الدعم المخصص للسكر المكرر من 2531 إلى 2847 درهم للطن (باحتساب جميع الرسوم)، مع رفع السعر المستهدف من 5051 إلى 5335 درهم للطن.

3.I. القمح اللين و الدقيق

سنة 1988 : حصر الدعم الموجه للدقيق الوطني للقمح اللين في حصيص محدد في 10 مليون قنطار.

سنة 1996: تحرير واردات القمح اللين مع وضع تسعيرة على الواردات لحماية الإنتاج المحلي من خلال تحديد السعر المستهدف عند الميناء في حدود 260 درهم للقنطار.

سنة 2006 : دعم لتجميع و تسويق المنتوج الوطني بتقديم منحة لفائدة الكميات المجمعة لدى المخزنين و المطاحن الصناعية. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الإنتاج المحلي للقمح اللين و الثمن المستهدف عند المطحنة.

سنة 2007: تعويض عند استيراد القمح اللين نظرا لارتفاع سعره في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة. و تستفيد واردات القمح اللين من هذا التعويض في حال تجاوزت كلفة الاستيراد السعر المستهدف.

سنة 2008 : تقليص و إعادة توزيع حصيص الدقيق المدعم مع استثناء أقاليم الجنوب و المناطق المعزولة و المندرجة في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و الجماعات القروية، و ذلك على أساس نسبة الفقر المسجلة بهذه المناطق. و كان هذا الإجراء يهدف إلى تحسين استهداف الفئات الأحق بهذا الدعم على أساس خريطة مناطق الفقر، و كذلك تعزيز مراقبة إنتاج و توزيع الدقيق المدعم.

سنة 2013: تخفيض الحصيص للدقيق الوطني من القمح اللين إلى 8,5 مليون قنطار ابتداء من الأسدس الثاني من سنة 2013. ويقتصر هذا الإجراء على الحصيص المتعلق بالمناطق الحضرية التي تسجل معدل الفقر أقل من 10%.

سنة 2015 : تقليص حصيص الدقيق الوطني المدعم ب 500 ألف قنطار خلال الأسدس الثاني لسنة 2015، حيث بلغ إجماليا 8 مليون قنطار برسم هذه السنة.

الفصل الثاني : تطور نظام مقايسة أسعار المحروقات

II.1. تذكير بنظام المقايسة المطبق خلال سنتي 2013 و 2014

II.1.1. نظام المقايسة لسنة 2013

بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3-69-13، و من أجل تقليص آثار تقلبات الأسعار النفطية على نفقات المقاصة، تم اعتماد نظام المقايسة الجزئية بتاريخ 16 سبتمبر 2013 لتحديد أسعار البنزين والغازوال والفيول رقم 2. و يهدف هذا النظام إلى حصر الدعم الموجه لهذه المحروقات في حدود الغلاف المالي المحدد برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

و قد حددت مستويات الدعم برسم سنة 2013 فيما يلي:

- 2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال؛
- 0,8 درهم للتر بالنسبة للبنزين؛
- 930 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2.

بناء على مقتضيات القرار رقم 3-69-13، تمت مراجعة أسعار هذه المحروقات في اليوم 16 من كل شهر، على أساس معدلات الأسعار و سعر صرف الدولار الموافقة للفترة الممتدة من 13 من الشهر M-2 إلى 12 من الشهر M، حيث تنشر الأسعار المعمول بها بعد حساب دقيق تقوم به اللجنة المشتركة المكلفة بالأسعار.

و قد استمد هذا النظام طابعه الجزئي من مواصلة دعم هذه المواد، و لاعتماد فترة طويلة لتحديد مستوى الأسعار العالمية المعمول بها، و ذلك للتخفيف من آثار تقلباتها على أسعار البيع في السوق الداخلية.

II.1.2. نظام المقايسة لسنة 2014

في سنة 2014، و بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3-01-14، و القرار المتمم له رقم 3-208-14، و القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية والطاقة والشؤون العامة، تمت مواصلة نظام المقايسة باتخاذ الإجراءات التالية:

- **مادتي البنزين و الفيول رقم 2**

تمت مقايسة البنزين والفيول رقم 2 كليا حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين ابتداء من فاتح فبراير 2014. و تتم مراجعة أسعار البنزين و الفيول رقم 2 في اليوم الأول و السادس عشر من كل شهر على أساس أسعارها الدولية، حيث تعكس جميع التغيرات الناتجة على الأسعار الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض.

- **مادة الغازوال**

بموجب القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية و الطاقة و الشؤون العامة، تم رفع الدعم عن الغازوال بصفة تدريجية خلال سنة 2014 كالتالي:

- 2,15 درهم للتر في شهر يناير؛
- 1,70 درهم للتر في شهر أبريل؛
- 1,25 درهم للتر في شهر يوليو؛
- 0,80 درهم للتر في شهر أكتوبر.

و يتم تحديد سعر الغازوال في اليوم السادس عشر من كل شهر على أساس معدلات الأسعار الدولية الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة، و باعتبار مستويات الدعم المحددة أعلاه، و ذلك كلما فاق وقع التغييرات على سعر البيع الداخلي +/- 2,5%.

- **مادة الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء**

تم تطبيق نظام المقايسة على الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء ابتداء من فاتح يونيو 2014، حيث تم استبدال الدعم الموجه لهذه المادة بمنحة جزافية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، و ذلك لتغطية التكلفة الناتجة عن رفع الدعم عن هذه المادة.

II.2. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة في سنة 2015

II.2.1. رفع الدعم عن الغازوال

خلال سنة 2015، تم رفع الدعم عن الغازوال على غرار باقي المواد النفطية السائلة. و تتم مراجعة أسعار المحروقات في اليوم الأول و السادس عشر من كل شهر على أساس أسعارها المسجلة في السوق الدولية.

حذف تدريجي للدعم الموجه للغازوال (درهم للتر)

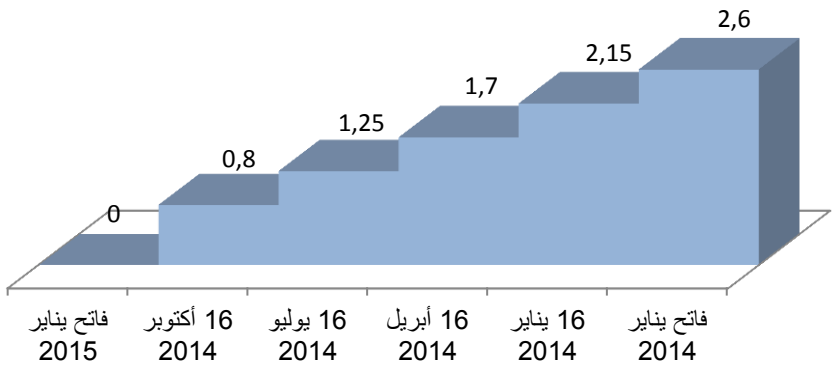

II.2.2. المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة

تم عقد اتفاق للمصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة بتاريخ 26 ديسمبر 2014 بين الحكومة و قطاع المواد النفطية، الممثل بجمعية النفطيين بالمغرب و الشركة المغربية لصناعة التكرير و ذلك برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015.

و يهدف هذا الاتفاق لاسيما إلى:

- مواكبة مهنيي قطاع المواد النفطية خلال فترة انتقالية في تحديد أسعار بيع المواد النفطية السائلة، حيث تحدد الدولة الأسعار "القصوى" التي تباع بها المحروقات على أساس معطيات السوق الدولية و بنية أسعار المواد النفطية، و ذلك وفقا لأحكام قرار الوزير المنتدب لذى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة و الحكامة رقم 4554-14 بتاريخ 29 ديسمبر 2014؛
- خلق الظروف الملائمة للتنافسية في القطاع النفطي؛
- ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية في أحسن الظروف؛
- احترام المقاييس و المعايير المتعلقة بمستويات التخزين وبجودة المنتوجات؛
- دعم برامج الاستثمار في القطاع النفطي.

II.2.3. حذف إيرادات المعادلة

لقد تم حذف المعادلة التي هي عبارة عن مداخيل كانت تستخلص من أسعار البنزين والغازوال في حدود 0,88 درهم للتر و 0,11 درهم للتر على التوالي لتمويل جزء من تكلفة دعم غاز البوطان. و قد مكن هذا الإجراء من تخفيض أسعار المحروقات لفائدة المواطنين بكلفة تناهز 1,2 مليار درهم.

بالنسبة للمواد المدعمة، فقد انحصر الدعم خلال سنة 2015 على غاز البوطان و السكر و الدقيق الوطني للقمح اللين. كما تم تخصيص اعتمادات مالية للتدابير المواكبة كالدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، و كذلك الدعم الموجه لقطاع النقل.

تلخيص لمراحل إصلاح نظام دعم المنتوجات النفطية السائلة

	2012	2013	2014	2015
المراحل ◄	مراجعة الأسعار	مقايسة نسبية	مقايسة كلية	مقايسة كلية
البنزين	+2 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 0,8 درهم للتر	حذف الدعم	حذف الدعم
الغازوال	+1 درهم للتر	تحديد نسبة الدعم في 2,6 درهم للتر	تخفيض تدريجي للدعم	
الفيول رقم 2	+988 درهم للطن	تحديد نسبة الدعم في 930 درهم للطن	حذف الدعم	
الفيول الكهربائي			حذف الدعم + دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب	
نوع التسعيرة		تحديد الأسعار		المصادقة على الأسعار

II.3. تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة : 2012-2015

II.3.1. تطور أسعار المحروقات

مادة البنزين

سجل السعر الوطني للبنزين أقصى مستواه في شهر يوليو ب 13,68 درهم للتر، حيث بلغ سعر النفط الخام آنذاك 114 دولار للبرميل. ابتداء من شهر أغسطس 2014، عرف سعر البنزين انخفاضات متتالية، حيث أصبح منذ شهر نونبر 2014 في مستوى أدنى من المستوى المسجل قبل المقايسة والذي كان يبلغ 12,18 درهم للتر. و قد سجل أدنى مستوى له في شهر فبراير 2015 ب 8,91 درهم للتر.

تطور سعر البنزين (درهم للتر)

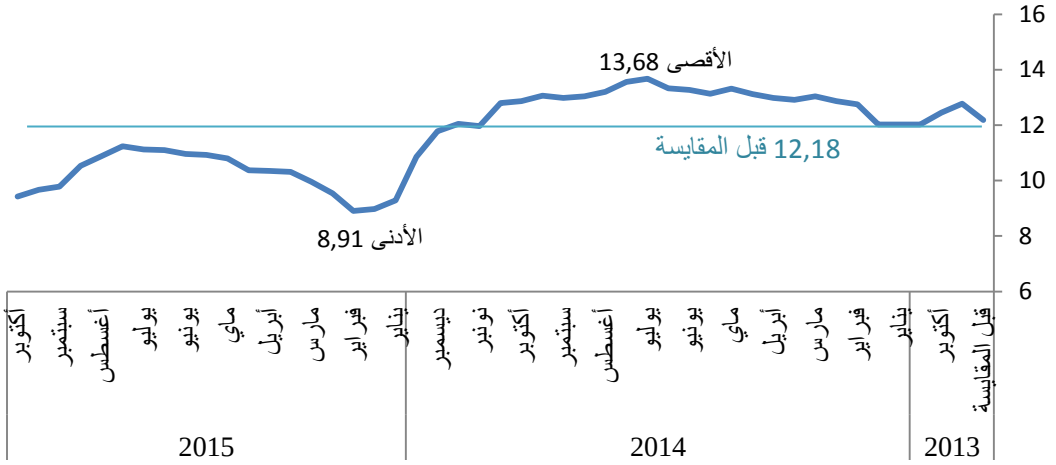

مادة الغازوال

ينص القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية والطاقة والشؤون العامة على خفض دعم هذه المادة ب 45 سنتيم للتر كل ثلاث أشهر، و ذلك بعكسها على سعر البيع.

- بالنسبة للأسدس الأول لسنة 2014، فقد مكن انخفاض سعر صرف الدولار من تقليص هذه الزيادات في حدود ما يناهز 32 سنتيم للتر برسم هذه الفترة، كما هو مبين في الجدول أسفله؛

- بالنسبة لشهر أكتوبر، و رغم أن هذا القرار نص على خفض دعم الغازوال ب 45 سنتيم، لم يتم تطبيق أي زيادة نظرا لانخفاض السعر العالمي للغازوال خلال هذه الفترة؛

- بل مكنت مواصلة انخفاض الأسعار العالمية خلال الربع الأخير للسنة من تخفيض سعر الغازوال ب 70 سنتيم للتر بتاريخ 16 ديسمبر 2014.

(درهم للتر)

	فاتح يناير	16 يناير	16 أبريل	16 يوليو	16 أكتوبر	16 ديسمبر	مجموع 2014
الدعم المحدد بمقتضيات القرار*	2,6	2,15	1,7	1,25	0,8	0,8	-
الوقع على السعر حسب مقتضيات القرار *	-	+0,45	+0,45	+0,45	+0,45	0	+1,8
المراجعات الفعلية	-	+0,34	+0,32	+0,49	+0,0	-0,7	+0,45

* مقتضيات القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية و الطاقة و الشؤون العامة

و بالتالي، سجل سعر الغازوال خلال سنة 2014 زيادة ب 45 سنتيم للتر، عوض 1,80 درهم للتر التي كانت منتظرة وفقا لأحكام القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية والطاقة والشؤون العامة.

و عموما، لم يعرف سعر الغازوال نفس الانخفاضات التي سجلها البنزين و الفيول خلال سنة 2014، و ذلك بسبب التقليص التدريجي لدعم الغازوال الذي حد من آثار انخفاض الأسعار العالمية على الأسعار الوطنية.

تطور سعر الغازوال (درهم للتر)

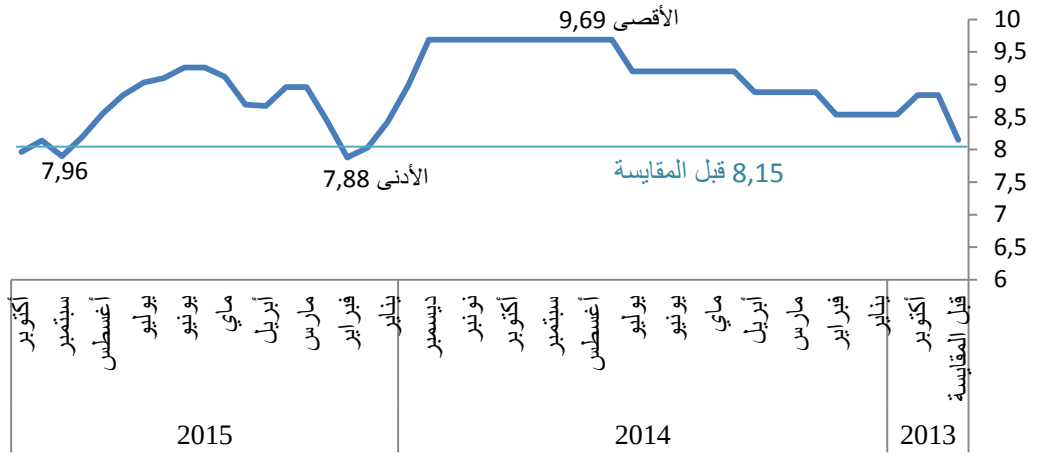

مادة الفيول

سجل السعر الوطني للفيول رقم 2 أقصى مستواه في شهر يوليو 2014 ب 095,46 6 درهم للطن، حيث بلغ سعر النفط الخام آنذاك 114 دولار للبرميل. ابتداء من شهر اغسطس 2014، عرف سعر الفيول انخفاضات متتالية، حيث أصبح منذ شهر ديسمبر 2014 في مستوى أدنى من المستوى المسجل قبل المقايسة و الذي كان يبلغ 666,04 4 درهم للطن، حيث سجل أدنى مستوى له في شهر أكتوبر 2015 ب 862,72 2 درهم للطن.

تطور سعر الفيول رقم 2 (درهم للطن)

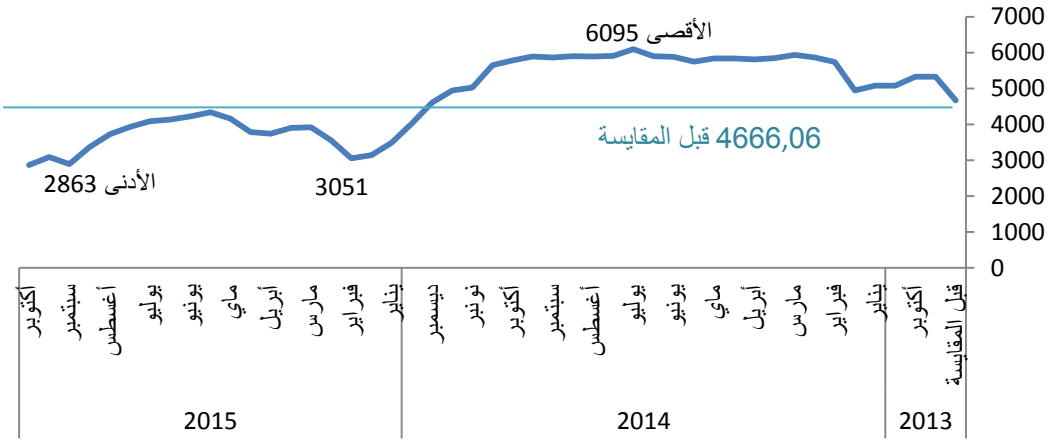

بالنسبة للفيول الموجه لإنتاج الكهرباء، فقد سجل أقصى مستوى له في شهر يوليو 2014 بينما سجل أدنى مستوياته خلال شهري فبراير وأكتوبر 2015 بالنسبة للفيول الخاص والفيول رقم 2 على التوالي، كما هو مبين في المبيان أسفله.

تطور سعر الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء (درهم للطن)

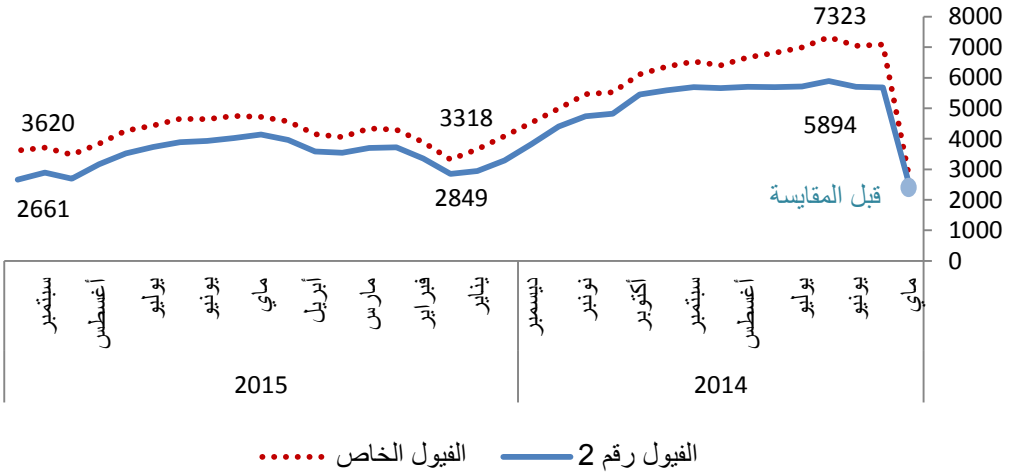

و في إطار عقدة –البرنامج الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، يتم تقديم دعم مالي لهذه المؤسسة كاستبدال للدعم الذي كان موجها لمادة الفيول سابقا.

تطور الأسعار القصوى للمحروقات (دون احتساب فارق النقل)

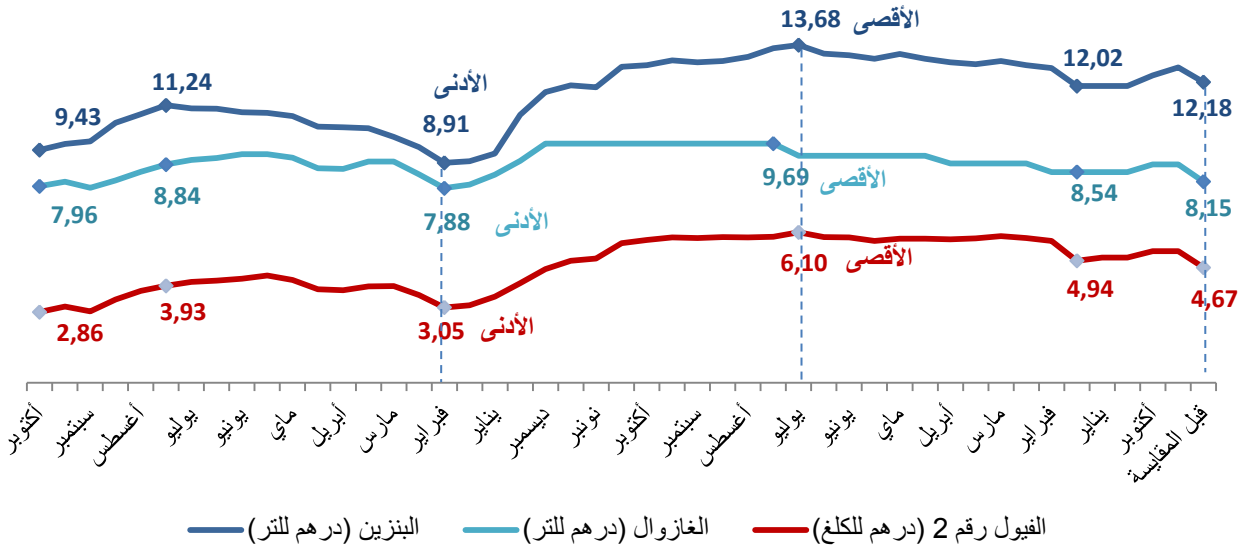

يتضح من المبيان أعلاه أن أسعار المحروقات عرفت إجمالا أعلى مستوياتها في شهر يوليو 2014، و أدنى مستوياتها في شهري فبراير وأكتوبر 2015.

II.3.2.2. إصلاح تدريجي لمستويات الدعم

نتيجة مراجعة أسعار المحروقات خلال سنة 2012 و تطبيق نظام المقايسة منذ سنة 2013، تم حذف الدعم الموجه لهذه المواد بصفة تدريجية، بعدما سجلت مستويات قياسية في سنة 2012 بلغت 4 دراهم للتر بالنسبة للغازوال و 2,3 درهم للتر بالنسبة للبنزين و 2 498 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2 الصناعي و 4 166 و 5 084 درهم للطن على التوالي بالنسبة للفيول رقم 2 و الفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء.

تطور الدعم الأحادي للفيول رقم 2 (درهم للطن)

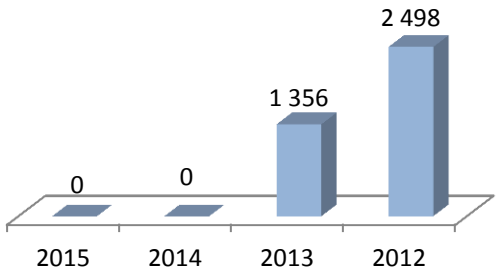

تطور الدعم الأحادي للغازوال (درهم للتر)

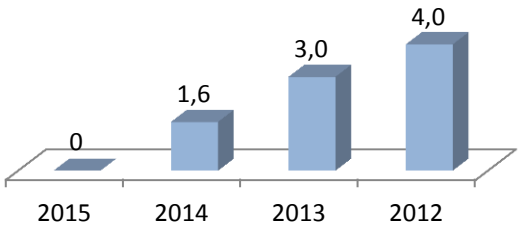

تطور الدعم الأحادي للفيول الموجه لإنتاج الكهرباء (درهم للطن)

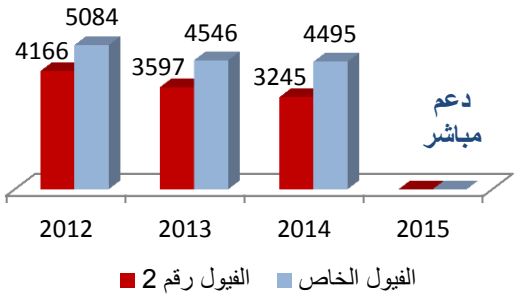

تطور الدعم الأحادي للبنزين (درهم للتر)

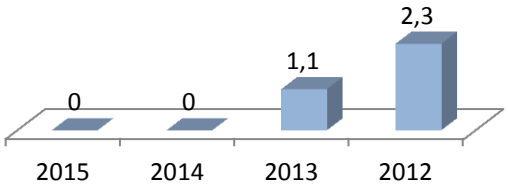

* دون احتساب الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

II.3.3.3. الآثار المالية لإجراءات الإصلاح

تقليص نفقات المقاصة

نتيجة العمل بنظام المقايسة، و في ظرف اقتصادي اتسم بانخفاض الأسعار الدولية للمحروقات، انتقلت تكلفة المقاصة من 56,6 مليار درهم في سنة 2012 إلى 32,7 مليار درهم في سنة 2014.

تطور نفقات المقاصة الإجمالية (مليار درهم)

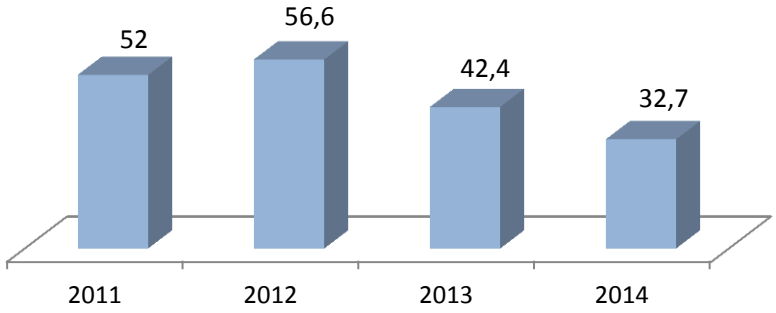

تطور نفقات دعم الفيول رقم 2 (مليار درهم)

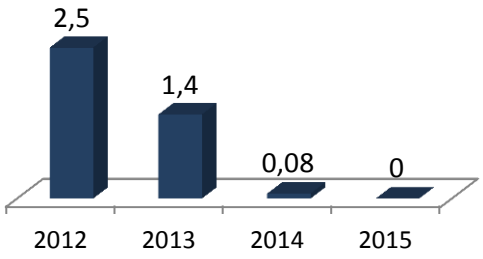

تطور نفقات دعم الغازوال (مليار درهم)

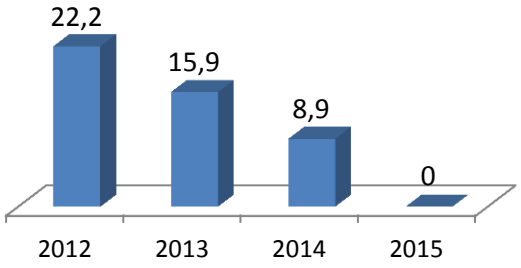

تطور نفقات دعم الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء (مليار درهم)

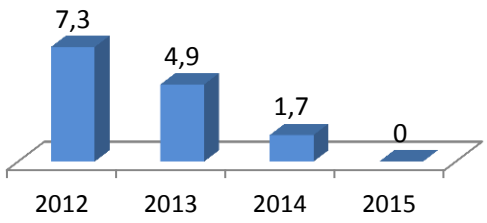

تطور نفقات دعم البنزين (مليار درهم)

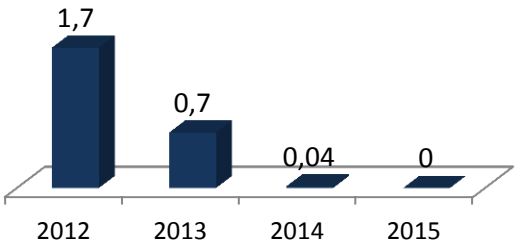

* دون احتساب الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

و قد مكن هذا الإصلاح من التحكم في نفقات المقاصة في حدود الاعتمادات المرصودة من جهة، و من توفير هوامش هامة لتصفية المتأخرات التي تراكمت خلال السنوات الماضية.

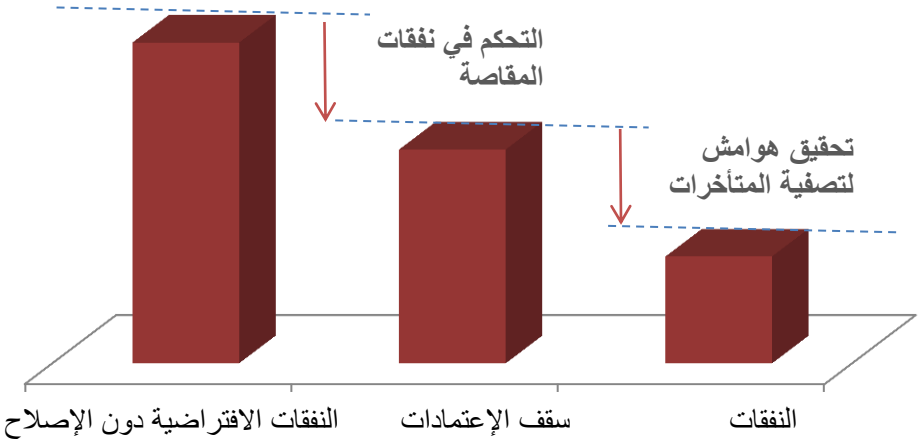

التحكم في نفقات المقاصة

مكنت المجهودات المبذولة في إطار إصلاح المقاصة من تقليص النفقات المسجلة خلال سنة 2012 ب 4,3 مليار درهم، و تجنب تجاوز الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013 و 2014 و المتوقعة لسنة 2015. حيث سجلت هذه النفقات بالماضي تجاوزات هامة للاعتمادات المرصودة لها و التي أدت إلى فتح اعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و 18 مليار درهم و 10 مليار درهم بالنسبة للسنوات 2008 و 2011 و 2012 على التوالي.

تصفية متأخرات المقاصة

من جهة أخرى، مكن نظام المقايسة من توفير هوامش هامة كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، و التي بلغت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. و لهذا الغرض، فقد خصص قانون المالية للسنوات 2013 و2014 و2015 اعتمادات بلغت 10 مليار و6,65 مليار و7,5 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، حيث تمت تصفيتها نهائيا خلال شهر فبراير 2015 مع إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة.

الفصل الثالث : محددات دعم غاز البوطان

1.III. تقديم سلسلة غاز البوطان

منذ سنة 2010، شكل استيراد غاز البوطان ما يناهز 97% من إمدادات السوق الوطنية من هذه المادة، أغلبها مستورد من الجزائر وأوروبا، بحصة 81% عن طريق عقود سنوية تجمع شركات التعبئة مع بعض المزودين الدوليين و 19% عن طريق طلبات عروض شهرية.

و تعبر واردات غاز البوطان من الموانئ إما مباشرة نحو مراكز التعبئة أو عن طريق الشركة المغربية للتخزين، كي يتم توزيعها على الصعيد الوطني من قبل 16 شركة للتوزيع، التي تسلم الغاز بالجملة للمستهلكين الكبار، و الغاز المعبأ للمستودعين ثم للبائعين بالتقسيط للاستعمال المنزلي.

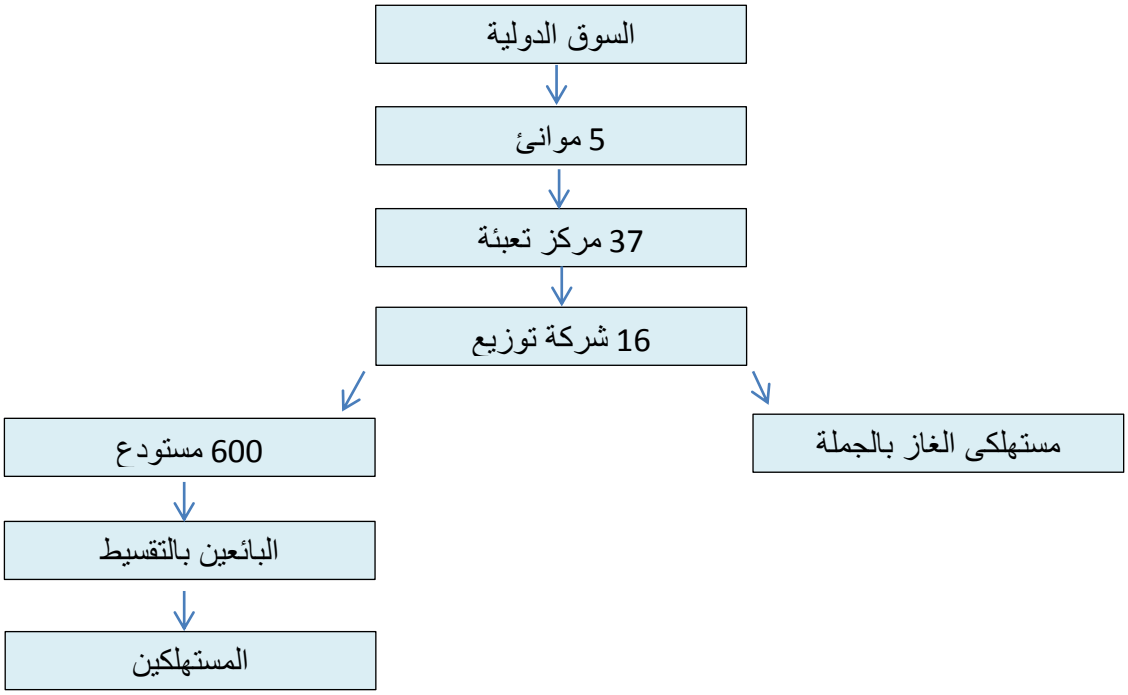

و قد بلغ الاستهلاك الوطني لغاز البوطان 2,1 مليون طن خلال سنة 2014، بارتفاع سنوي ناهز 6% خلال العشرية الأخيرة. و يعزى هذا التطور بالخصوص إلى النمو الديموغرافي و تطور بعض القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على غاز البوطان.

و في حال استمرار الوتيرة الحالية، فمن المنتظر أن يصل حجم استهلاك غاز البوطان إلى 3 ملايين طن في أفق سنة 2020، أي بزيادة 40% مقارنة مع مستوى الاستهلاك المسجل في سنة 2014، حيث سيكون من آثارها ارتفاع نفقات دعم غاز البوطان بحوالي 40% تحت تأثير التطور العادي لاستهلاك هذه المادة.

2.III. تذكير بآليات دعم غاز البوطان

ظل سعر غاز البوطان ثابتا في حدود 3333,33 درهم للطن منذ 1990 رغم التطورات العميقة التي شهدتها السوق الدولية خلال هذه السنين. فمن أجل امتصاص التكاليف الأخرى التي تدخل في تركيبة سعر غاز البوطان، إلى جانب تقلبات الأسعار الدولية، تتدخل الدولة على ثلاث مستويات في سلسلة هذه المادة:

1.2.III. على مستوى الاستيراد

باعتبار الطابع المتقلب لأسعار غاز البوطان في السوق الدولية الذي قد يشكل خطرا على التزويد العادي للبلاد من هذه المادة، تتم تسوية تكلفة استيراد غاز البوطان حيث تتحمل الدولة (أو تسترجع) الفارق المسجل بين تكلفة الاستيراد الفعلية و تكلفة الاستيراد المحددة على مستوى بنية الأسعار.

و تبلغ التكلفة السنوية لتسوية استيراد غاز البوطان ما بين 350 و 700 مليون درهم حسب تطور سعر البوطان في السوق الدولية، أي ما يمثل ما بين 2% إلى 5% من التكلفة الإجمالية لدعم هذه المادة.

2.2.III. على مستوى نقل غاز البوطان بالجملة

تتحمل الدولة كلفة نقل غاز البوطان من الموانئ إلى مراكز التعبئة و ذلك للحفاظ على نفس الثمن الأساسي في جميع المناطق. و يتم تمويل هذه العملية جزئيا من خلال الرسم المتعلق بنقل الغاز، الوارد في بنية الأسعار بمبلغ 50 درهما للطن.

و تبلغ الكلفة السنوية للتعويض على نقل غاز البوطان ما بين 170 و 250 مليون درهم، أي ما يناهز 2% من التكلفة الإجمالية لدعم هذه المادة.

3.2.III. على مستوى التوزيع

تتحمل الدولة كليا الفارق بين السعر الحقيقي لغاز البوطان و سعر البيع للمواطنين، بما في ذلك تقلبات السوق الدولية، و تكاليف التوزيع و هوامش المهنيين، حيث بقي السعر الداخلي ثابتا في 3333,33 درهم للطن، أي 40 درهم بالنسبة للقارورة من فئة 12 كلغ و 10 دراهم للقارورة من فئة 3 كلغ.

و تتراوح كلفة دعم سعر غاز البوطان بين 12 و 14 مليار درهم، أي ما يقارب 95% من التكلفة الإجمالية لدعم هذه المادة.

توزيع نفقات دعم غاز البوطان (%)

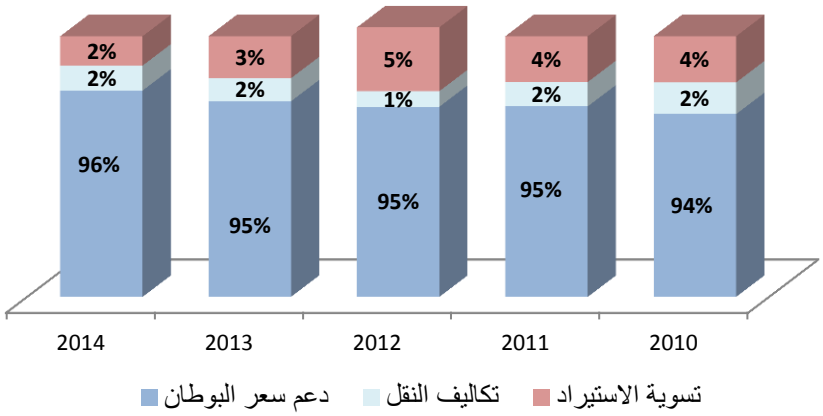

3.III. وضعية السوق الدولية للمواد النفطية

سجلت أسعار المواد النفطية انخفاضات مهمة ابتداء من الأسدس الثاني من سنة 2014، حيث انتقل سعر النفط الخام من 112 دولار للبرميل إلى 63 دولار للبرميل بين شهري يونيو و ديسمبر 2014. و قد استمرت هذه الوتيرة في سنة 2015 حيث ظل سعر النفط الخام محصورا بين 42 و 66 دولار للبرميل خلال الفترة يناير–سبتمبر بمتوسط 55 دولار للبرميل، مقابل 107 دولار للبرميل برسم نفس الفترة من السنة الماضية.

و يرجع هذا الانخفاض لاسيما إلى ارتفاع إنتاج ومخزون المواد النفطية في بعض الدول منها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والعراق وروسيا، مع انخفاض طفيف في الطلب بسبب الركود النسبي لبعض المؤشرات الاقتصادية للدول الأكثر استهلاكا للمواد النفطية.

تطور السعر المتوسط للنفط الخام خلال سنتي 2014 و 2015 (دولار للبرميل)

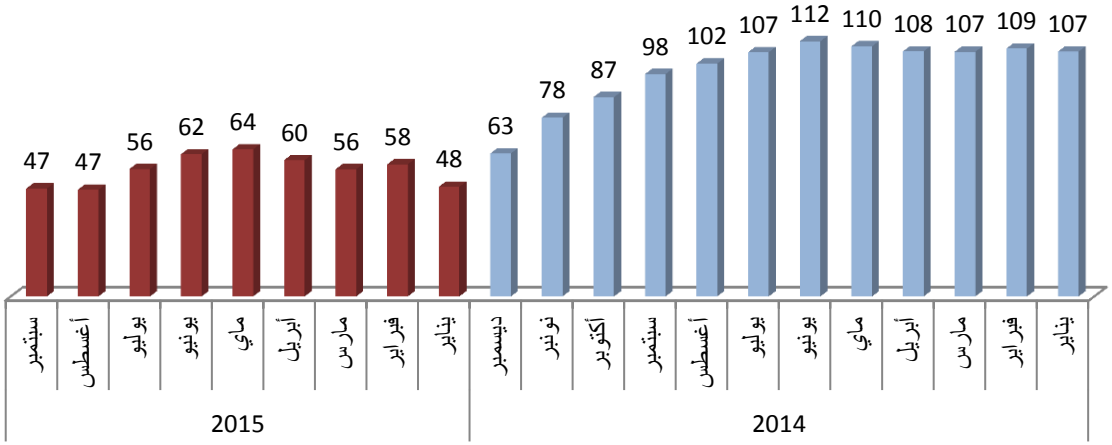

بالنسبة لغاز البوطان، فقد عرف سعره انخفاضا مهما ابتداء من شهر يوليو 2014 على نفس الوتيرة التي انخفض بها سعر النفط الخام. و قد سجل السعر المتوسط لغاز البوطان 415 دولار للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر 2015، مقابل 816 دولار للطن برسم نفس الفترة للسنة الماضية.

تطور السعر المتوسط لغاز البوطان خلال سنتي 2014 و 2015 (دولار للطن)

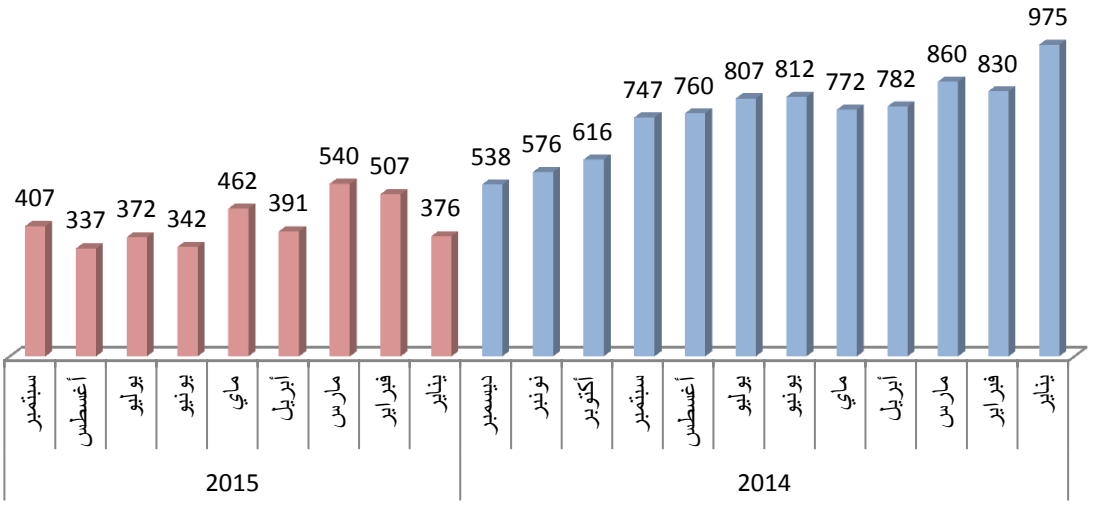

و يعتبر هذا السعر المتوسط (415 دولار للطن) أدنى مستوى له منذ حوالي عشر سنين، أي قبل سنة 2006 التي سجل فيها 502 دولار للطن.

تطور السعر المتوسط السنوي لغاز البوطان (دولار للطن)

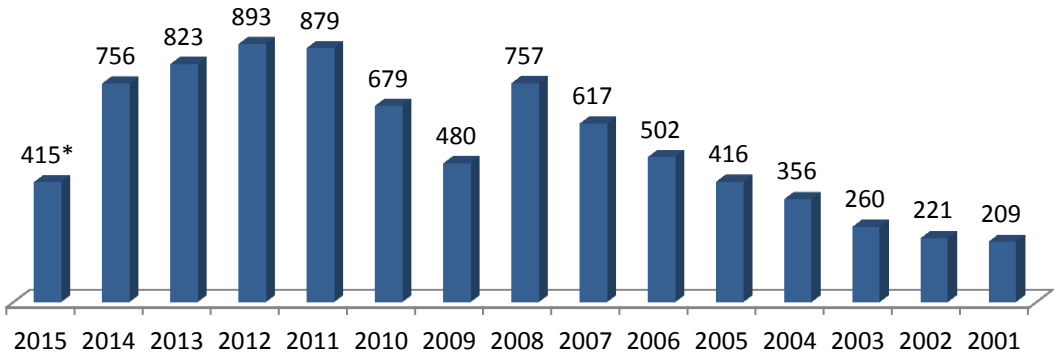

* الفترة يناير – سبتمبر 2015

على عكس أسعار المواد النفطية، سجل سعر صرف الدولار ارتفاعا هاما حيث انتقل من 8,2 إلى حوالي 9 دراهم للدولار في متم سنة 2014. بالنسبة لسنة 2015، فقد سجل السعر المتوسط لصرف الدولار 9,76 درهم للدولار خلال الفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر، كان من أثره تقليص الفوائد المتأتية من انخفاض الأسعار النفطية، حيث ينعكس كل تغيير ب 0,1 درهم للدولار على أسعار المحروقات بحوالي 9 سنتيم للتر.

تطور سعر صرف الدولار المتوسط خلال سنتي 2014 و 2015 (درهم للدولار)

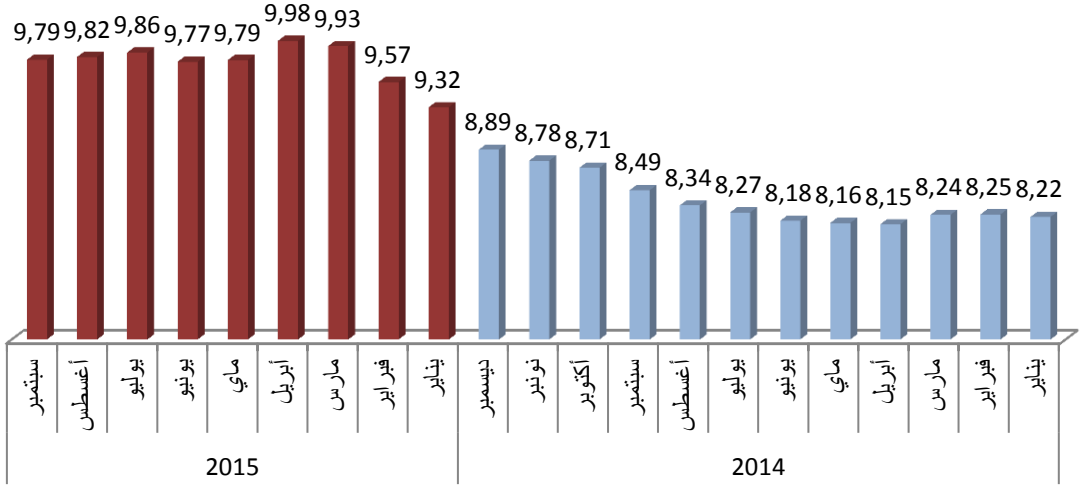

4.III. تطور نفقات دعم غاز البوطان

1.4.III. تطور الدعم الأحادي لغاز البوطان

نتيجة التقلبات التي سجلها السعر العالمي لغاز البوطان، بلغت نسبة الدعم الأحادي ما يفوق 80 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ (مقابل 20 درهم للقنينة من فئة 3 كلغ) خلال الأربع سنوات الأخيرة، أي ضعف السعر الذي يباع به للمستهلكين المحدد في 40 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ من دون احتساب فارق النقل بين المناطق.

تطور نسبة الدعم الأحادي لغاز البوطان (درهم)

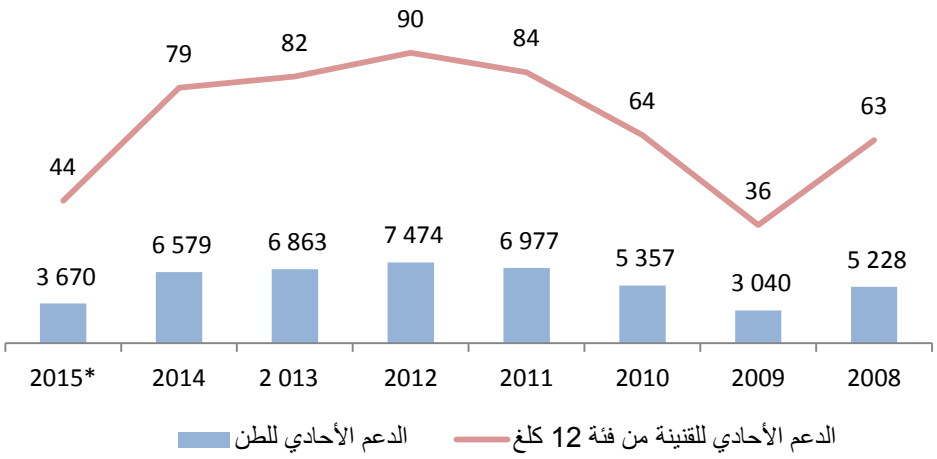

و بالتالي، فقد بلغت نسبة الدعم الممنوح لغاز البوطان ثلثي السعر الحقيقي لهذه المادة خلال الفترة المذكورة أعلاه. بالنسبة لسنة 2015، و رغم الانخفاض المهم الذي سجله السعر العالمي لغاز البوطان، ظلت نسبة الدعم تفوق السعر الذي يؤديه المستهلكون، كما هو مبين في الجدول أسفله:

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
سعر التكلفة الإجمالية (درهم للقنينة)	103	76	104	124	130	122	119	84
نسبة الدعم (%)	61%	48%	62%	68%	69%	67%	66%	52%
نسبة سعر البيع للمستهلكين (%)	39%	52%	38%	32%	31%	33%	34%	48%

III.2.4. تطور استهلاك غاز البوطان

تضاعف استهلاك غاز البوطان بين سنتي 2002 و 2014 حيث انتقل من 1,1 إلى 2,1 مليون طن بارتفاع سنوي يناهز 6%.

تطور استهلاك غاز البوطان (مليون طن)

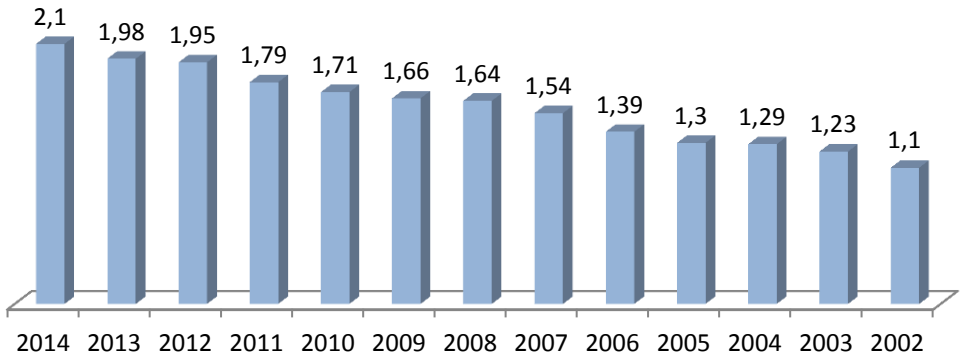

III.3.4. تطور نفقات دعم غاز البوطان

تراوحت نفقات دعم غاز البوطان بين 10 و 15 مليار درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة، حسب تطور سعر هذه المادة في السوق العالمية و الاستهلاك الوطني الذي يعرف تطورا سنويا مستمرا. و يقدر وقع تطور الاستهلاك السنوي لغاز البوطان بين 500 و 900 مليون درهم سنويا بالنسبة لسعر البوطان متراوح بين 460 و 780 دولار للطن (أي ما يعادل 60 و 100 دولار للبرميل من النفط الخام).

تطور نفقات دعم المواد النفطية بما فيها غاز البوطان
(مليار درهم)

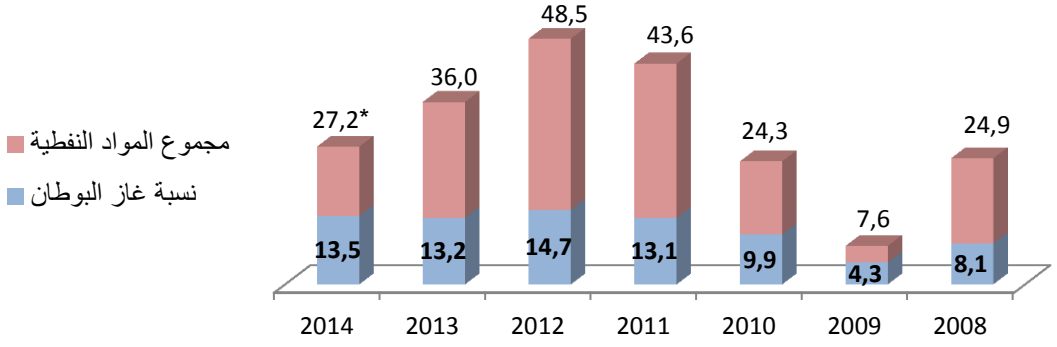

* منها 1,4 مليار درهم برسم التدابير المواكبة لنظام المقايسة

الفصل الرابع: محددات دعم مادة السكر

1.IV. تذكير بآليات تدخل الدولة في سلسلة السكر

من أجل تثبيت سعر بيع السكر على مستوى السوق الوطنية، يستفيد قطاع السكر من نوعان من الدعم. الأول هو عبارة عن دعم جزافي موجه للسكر المكرر حيث تمنح الدولة ما يناهز 2,8 درهم للكيلوغرام على الكميات المعروضة للاستهلاك من السكر المكرر. أما الثاني، فهو عبارة عن تعويض عند الاستيراد يتم تفعيله في حال ارتفاع السعر العالمي للسكر الخام.

1.1.IV. الدعم الجزافي الموجه للسكر المكرر

ابتداء من سنة 1996، تم تحديد دعم جزافي على الكميات المستهلكة من السكر في 2000 درهم للطن دون احتساب الرسوم. خلال سنة 2007، انتقل هذا الدعم الجزافي الى 2140 درهم للطن نظرا لإخضاعه للضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها ميزانية الدولة. ابتداء من سنة 2013، و نتيجة إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية، انتقل هذا الدعم إلى 2847 درهم للطن مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

2.1.IV. الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام

نظرا لارتفاع أسعار السكر الخام في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة، تخضع واردات هذه المادة منذ سنة 2006 إلى دعم إضافي في حال تجاوز السعر المستهدف (مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35% من ثمن التكلفة والشحن). و قد انتقل السعر المستهدف من 4700 درهم للطن الى 5335 درهم للطن سنة 2013 نتيجة إعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية.

2.IV. وضعية السوق الدولية لمادة السكر الخام

بعد الارتفاع القياسي الذي شهده السعر المتوسط للسكر الخام في السوق الدولية سنة 2011 حيث ناهز 661 دولار للطن، سجلت أسعار هذه المادة تراجعا مهما منذ سنة 2013. و قد بلغ متوسط سعر السكر الخام خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2015 سعر 355 دولار للطن.

التطور السنوي لسعر السكر الخام في السوق الدولية (بدولار للطن)

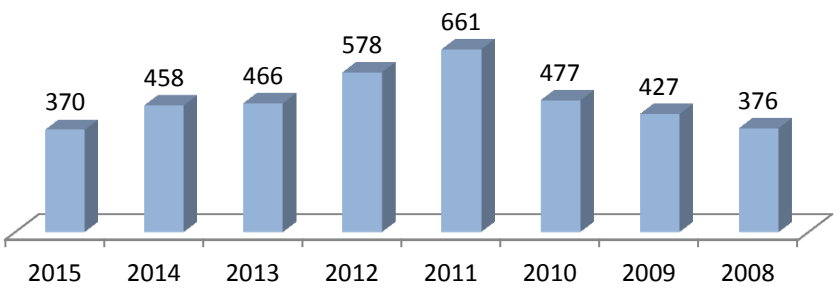

ويفسر انخفاض الأسعار العالمية للسكر الخام على الخصوص بانخفاض قيمة العملة البرازيلية التي سجلت أدنى مستوياتها منذ حوالي 9 سنين من جهة، و بوفرة العرض من السكر الخام في السوق العالمية من جهة أخرى، حيث يعتبر هذا الموسم الخامس من فائض العرض بما يناهز 1,1 مليون طن، مقابل 6,2 و 10,3 و 3,1 و 2,6 مليون طن على التوالي برسم المواسم الممتدة من 2010/2011 إلى 2014/2015.

تطور سعر السكر الخام خلال سنتي 2014 و 2015 (دولار الطن)

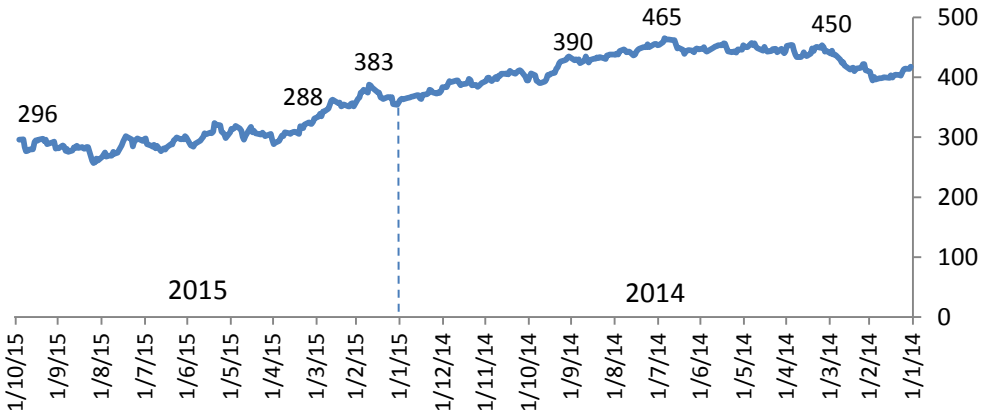

3.IV. تطور استهلاك مادة السكر الأبيض

سجل الاستهلاك الوطني لمادة السكر تطورا سنويا يناهز +1,8% خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2012 ، بينما عرف انخفاضا خلال سنتي 2013 و 2014 بما يناهز 1%. و يصنف الاستهلاك الوطني من السكر المكرر حسب نوعيته كما يلي: 56% من السكر المحبب 30% من السكر القالب و 14% من السكر المقرط.

تطور الاستهلاك الوطني من السكر المكرر بالالف طن

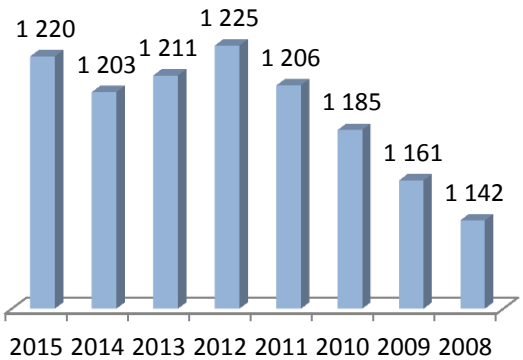

تصنيف الاستهلاك الوطني للسكر المكرر حسب نوعية السكر

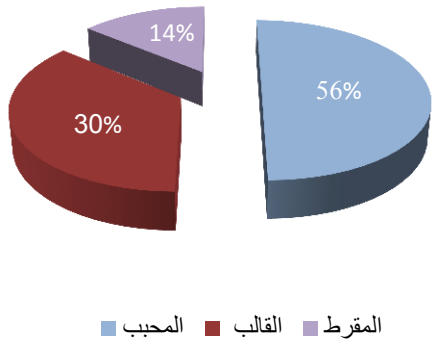

4.IV. الإنتاج الوطني من السكر المكرر و الواردات من السكر الخام

مكنت المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، عن طريق رفع سعر الشمندر وقصب السكر وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر في إطار العقدة البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020 من رفع الإنتاج المحلي من السكر المكرر الذي انتقل من 250 ألف طن سنة 2012 إلى 510 ألف طن سنة 2015. و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% سنة 2012 الى 29% سنة 2013 و 42% سنة 2015.

تطور نسبة تغطية الاستهلاك بالنتاج المحلي

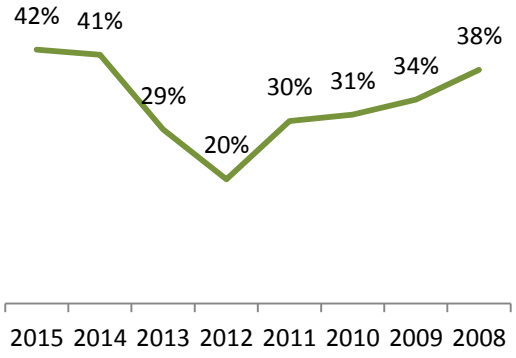

تطور الانتاج المحلي من السكر الابيض (الالف طن)

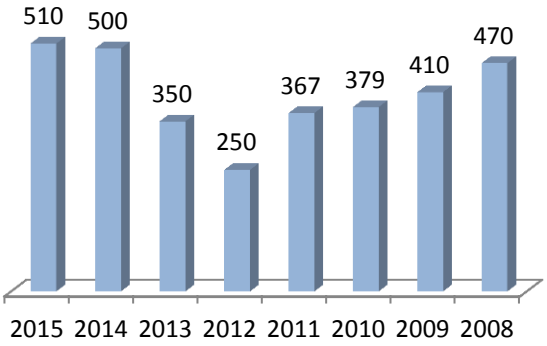

تهدف واردات السكر الخام لتغطية النقص في الإنتاج المحلي. و نظرا للظروف المناخية التي عرفتها المواسم الماضية و التي أدت الى انخفاض قوي في إنتاج السكر المحلي ، شهدت الواردات زيادة كبيرة حيث سجلت حوالي 80% من الاستهلاك الوطني برسم سنة 2012 .

أما خلال سنتي 2013 و 2014، و نظرا لتحسن الإنتاج المحلي للنباتات السكرية، فقد عرفت واردات السكر الخام انخفاضا بما يناهز 30% مقارنة مع سنة 2012.

تطور نسبة تغطية الاستهلاك بالستيراد

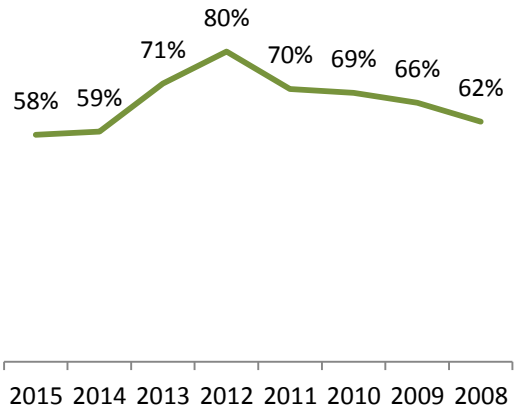

تطور الواردات من السكر الخام (الالف طن)

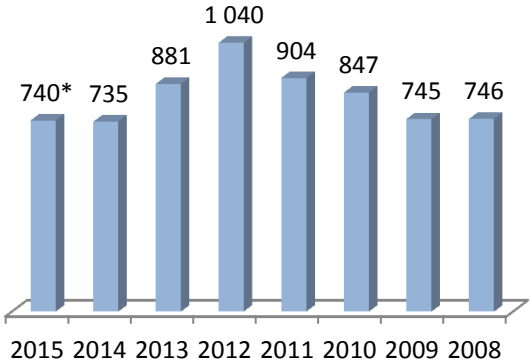

* توقع لسنة 2015

5.IV. تطور نفقات دعم مادة السكر

عرف الغلاف المالي الإجمالي لدعم مادة السكر تراجعا ملحوظا خلال سنة 2014 حيث بلغ 3,2 مليار درهم مقابل 5 مليار درهم خلال سنتي 2011 و2012. و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع سعر السكر الخام في السوق الدولية و بالتالي تراجع المبالغ الخاصة بملفات الدعم عند استيراد هذه المادة.

ونظرا لانخفاض السعر العالمي من 660 درهم للطن إلى 355 درهم للطن بين سنتي 2011 و 2015، انتقل الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام من 2,4 مليار درهم لصالح المستورد إلى 200 مليون درهم لصالح صندوق المقاصة. و يمثل هذا الدعم الجزء المتغير من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر لارتباطه بتقلبات سعر هذه المادة في السوق الدولية، خاصة في سياق وطني يعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السكر المكرر.

أما بالنسبة للدعم الجزافي الممنوح للسكر المكرر عند الاستهلاك، فيشكل الجزء الثابت من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر بما يناهز 3,4 مليار درهم خلال سنتي 2013 و 2014.

تطور نفقات دعم مادة السكر (مليار درهم)

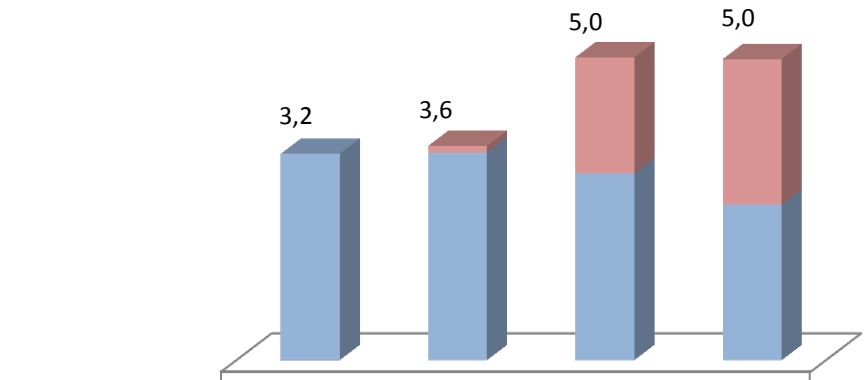

	2014	2013	2012	2011
الدعم عند الاستيراد	-0,2	0,1	1,9	2,4
الدعم عند الاستهلاك	3,4	3,4	3,1	2,6

الفصل الخامس: محددات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

1.V. تذكير بآليات تدخل الدولة في سلسلة القمح اللين

تحظى سلسلة القمح اللين بتأطير ودعم من الدولة من خلال الآليات التالية: من جهة، يتم تقديم دعم جزافي لكميات محددة من الدقيق مخصصة للطبقات الهشة، و من جهة أخرى، يتم تقديم دعم على الكميات المستوردة من القمح اللين في حال ارتفاع أسعارها في السوق الدولية، و ذلك لتثبيت ثمن هذه المادة الأساسية في إطار تأمين السلامة الغذائية للمواطنين. إضافة إلى ذلك، يتم تقديم منح أخرى من أجل تخزين و نقل القمح و الدقيق نحو المستهلكين.

1.1.V. دعم الإنتاج المحلي من القمح اللين

تمكن هذه الآلية من التحكم في السعر الأولي للقمح اللين الوطني و المستورد و ذلك لاستهداف سعر الدقيق و تحديده في 350 درهم للقنطار بالنسبة للدقيق الحر و200 درهم للقنطار بالنسبة للدقيق المدعم.

- **المنتوج المحلي من القمح اللين:** قبيل كل موسم فلاحي، يتم تحديد سعر مرجعي لتسويق هذا المنتوج و كذا شروط الاستفادة من منحة التخزين على الكميات المجمعة من الإنتاج المحلي لهذه المادة المصرح بها من طرف المخزنين و التعاونيات؛

- **القمح اللين المستورد:** يخضع استيراد القمح اللين لنظام تعريفة جمركية موسمية. فخلال فترة تجميع المحصول الوطني، يتم رفع الرسوم الجمركية عند الاستيراد لحماية للإنتاج المحلي و ضمان تسويقه. أما في فترات انخفاض المخزون الوطني من القمح اللين يتم خفض الرسوم الجمركية لهذه المادة؛

- و من أجل ضمان تزويد السوق الوطنية من القمح اللين و كذا استقرار أسعار الدقيق و الخبز، يتم تفعيل نظام التعويض الجزافي عند الاستيراد، في حالة إذا كان السعر عند الاستيراد يتجاوز السعر المستهدف، حيث تتحمل الدولة فارق السعر بين الأسواق العالمية للقمح اللين والثمن المرجعي عند الاستيراد.

2.1.V. دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

يقتصر دعم الدولة على حصيص محدد من الدقيق الوطني للقمح اللين الموجه للفئات الاجتماعية الهشة. وتبلغ نسبة الدعم 143,7 درهم للقنطار دون احتساب تكاليف النقل حيث تمثل هذه النسبة الفارق المسجل بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع للمواطنين. أما بالنسبة للأقاليم الصحراوية، فتبلغ نسبة الدعم 238,375 درهم للقنطار.

و لقد تم تقليص هذا الحصيص ب 500 ألف قنطار برسم الأسدس الثاني من سنة 2015 ليبلغ بذلك 8 مليون قنطار خلال هذه السنة. و لقد شهد هذا الحصيص عدة مراجعات إذ انتقل من 10 مليون قنطار سنة

1988 إلى 9 مليون قنطار سنة 2008 ثم إلى 8,5 مليون قنطار سنة 2013. و يمثل هذا الحصيص ما يناهز 18% من الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية.

2.V. وضعية السوق الدولية لمادة القمح اللين

بعد الارتفاع الذي سجله سعر القمح اللين سنة 2011 ب 314 دولار للطن، عرف هذا الأخير انخفاضات متتالية حيث بلغ معدل 202 دولار للطن خلال الفترة يناير–سبتمبر 2015.

تطور السعر العالمي للقمح اللين (دولار للطن)

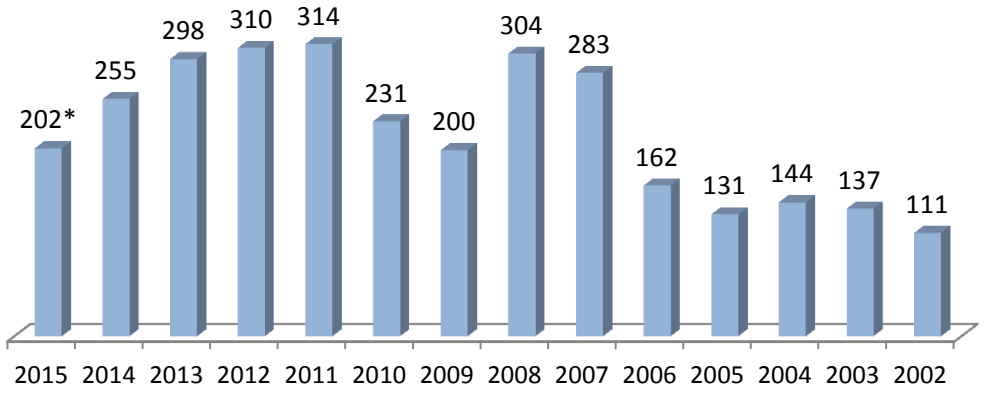

* معدل الفترة يناير–سبتمبر

و لقد ساهمت في هذا الانخفاض بعض العوامل المناخية كالتساقطات المطرية المواتية في الولايات المتحدة و كذلك الإنتاج القياسي للقمح المسجل في فرنسا، رغم الظروف المناخية الغير مواتية في بعض الدول الأسيوية المنتجة و الحماية الجمركية المطبقة في بعض الدول كروسيا.

و يقدر الإنتاج العالمي للحبوب 2013 مليون طن برسم الموسم الفلاحي 2014–2015 ، منها 721 مليون طن من القمح أي بزيادة 7% مقارنة مع الموسم المنصرم حسب معطيات المجلس العالمي للحبوب.

تطور السعر للقمح اللين خلال سنتي 2014 و 2015 (دولار للطن)

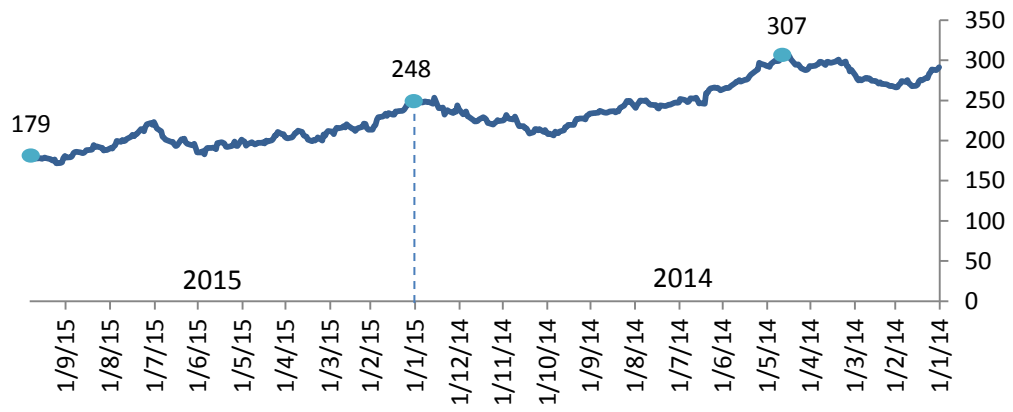

3.V. الإنتاج الوطني و استيراد القمح اللين

عرف الإنتاج الوطني للحبوب تغيرات موسمية خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتباطها بالظروف المناخية. بالنسبة للموسم الفلاحي 2014-2015. سجل الإنتاج الوطني للحبوب مستوى قياسي بما يناهز 110 مليون قنطار، منها 55 مليون قنطار من القمح اللين.

تطور الإنتاج الوطني للحبوب (مليون قنطار)

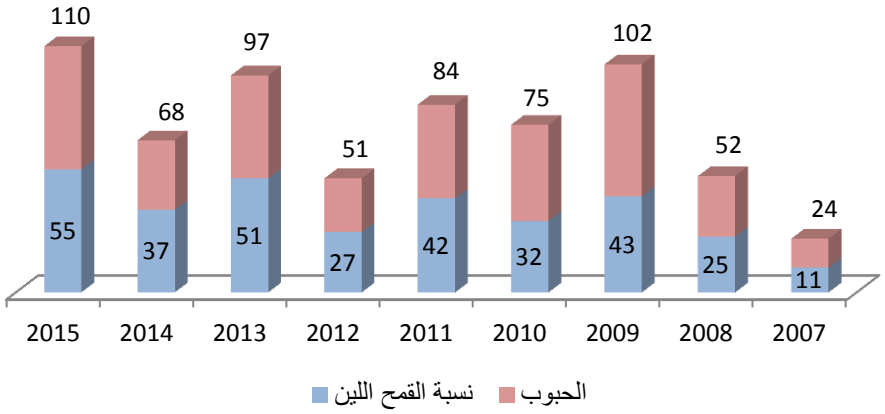

و قد بلغت الكميات المجمعة بين 18 و 22 مليون قنطار من القمح اللين خلال الخمس سنوات الأخيرة، أي 55% من الإنتاج الوطني. و هي الكميات المجمعة المصرح بها و التي تسلك القنوات الرسمية للتجميع و التسويق.

تطور الكميات المجمعة من القمح اللين (مليون قنطار)

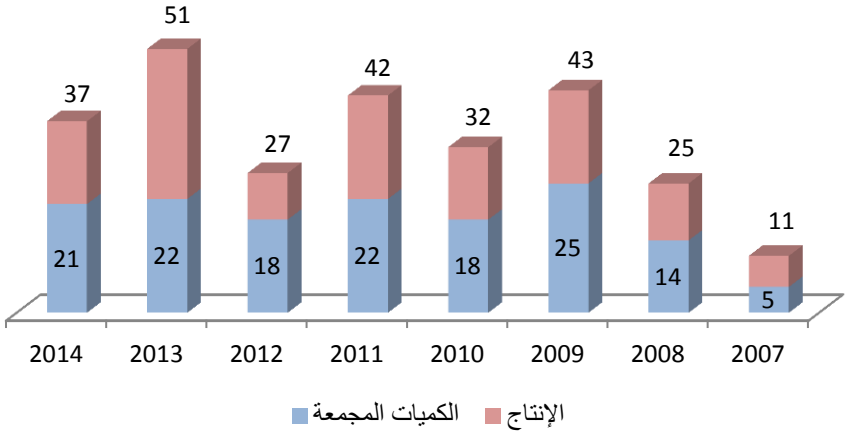

و من أجل تحفيز ودعم المنتوج المحلي من القمح اللين، تم :

- اعتماد سعر مرجعي للقمح اللين في 270 درهم للقنطار عند دخول المطحنة؛
- تخصيص منحة لتخزين الكميات المجمعة و المصرح بها برسم الموسم الفلاحي 2014-2015؛
- تحديد الرسوم الجمركية في 75% ابتداء من فاتح ماي 2015.

بالنسبة لواردات القمح اللين، فقد بلغت 30,73 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2014-2015، مسجلا حوالي 30 مليون قنطار كمتوسط الواردات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

تطور واردات القمح اللين (مليون قنطار)

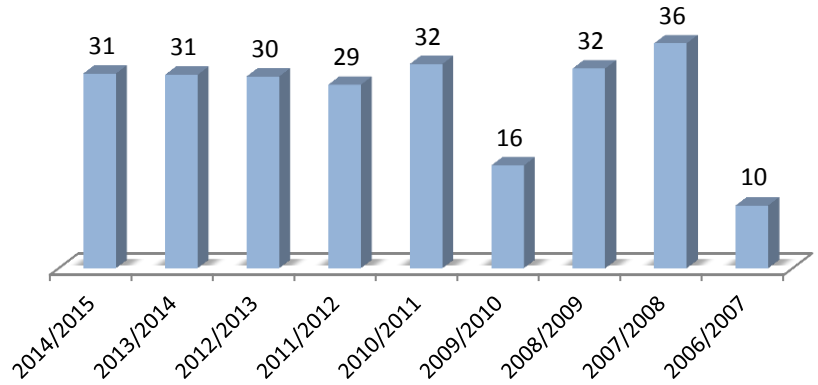

أما بالنسبة للكميات المسحوقة فقد بلغت 47,3 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي 2014-2015، بنسبة 33% من القمح الوطني.

تطور الكميات المسحوقة من القمح اللين (مليون قنطار)

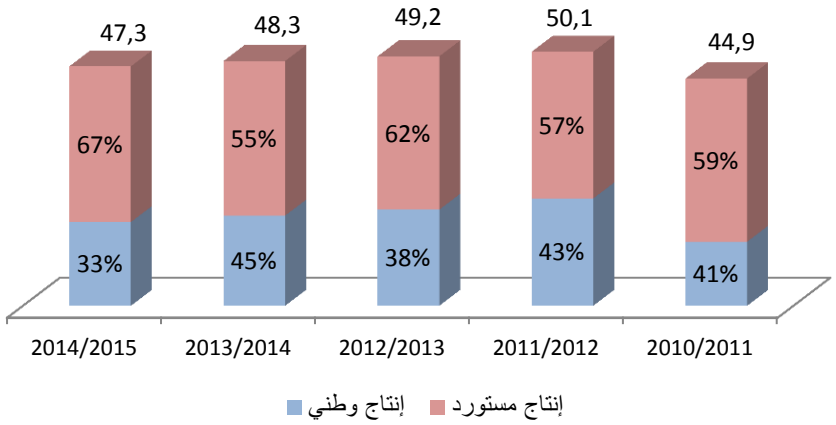

4.V. تطور نفقات دعم مادة الدقيق

في سياق دولي اتسم بتقلبات هامة لأسعار المواد الغذائية ولاسيما القمح اللين، مكن نظام التعويض عند الاستيراد من امتصاص آثار هذه الارتفاعات و تموين السوق الوطني بهذه المادة في حدود السعر المستهدف عند الإستيراد. إلا أن هذا الإجراء ترتب عنه تفاقم نفقات دعم القمح اللين التي بلغت 4,9 مليار درهم في سنة 2008 و3,4 مليار درهم في سنة 2011. و يمثل هذا التعويض إلى جانب الدعم الممنوح للقمح المحلي الجزء المتغير من نفقات دعم هذه المادة، كما يبينه المبيان الآتي.

بالنسبة لدعم الدقيق الوطني للقمح اللين، فيمثل الجزء الثابت من نفقات دعم هذه المادة بما يناهز 1,3 مليار درهم.

أما بالنسبة لتكاليف النقل وتكاليف التخزين، فتمثل حوالي 10% من الدعم الإجمالي لهذه المادة.

تطور نفقات دعم القمح اللين و الدقيق (مليار درهم)

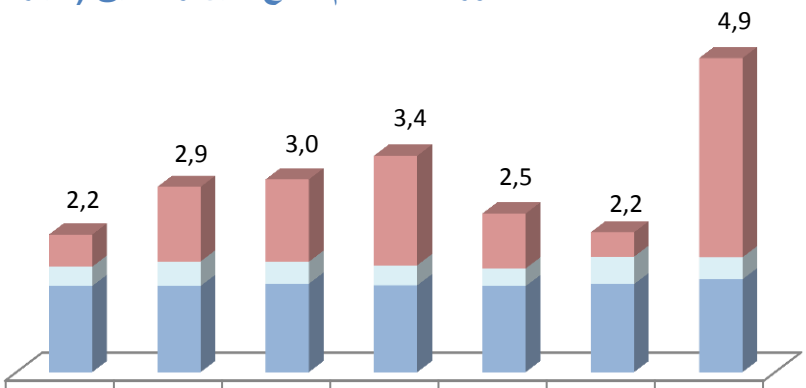

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
دعم القمح المحلي و المستورد	0,5	1,2	1,3	1,7	0,9	0,4	3,1
تكاليف التخزين و النقل	0,3	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	0,3
دعم الدقيق الوطني	1,3	1,3	1,4	1,4	1,3	1,4	1,4

الفصل السادس: وضعية المقاصة خلال سنة 2015 و مشروع قانون المالية لسنة 2016

1.VI. تقدير نفقات المقاصة الإجمالية لسنة 2015

تقدير نفقات المقاصة الإجمالية للفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر 2015

على أساس معدل سعر النفط الخام الذي بلغ 55 دولار للبرميل خلال الفترة يناير–سبتمبر، و سعر صرف الدولار الموافق لهذه الفترة ب 9,76 درهم للدولار، بلغت نفقات المقاصة المتوقعة ما يناهز 10,56 مليار درهم منها 6,5 مليار درهم لفائدة غاز البوطان، دون احتساب الدعم المقدم للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب.

	السعر المتوسط	الكميات المستهلكة	نسبة الدعم الأحادي	نفقات المقاصة (مليون درهم)
غاز البوطان	415 دولار للطن	1 657 ألف طن	3 669 درهم للطن	6 545
السكر	370 دولار للطن	914 ألف طن	2 847 درهم للطن	2 620
الدقيق الوطني	202 دولار للطن	6,2 مليون قنطار	150 درهم للقنطار	1 320
الأقاليم الصحراوية	-			75
المجموع				**10 560**

تقدير نفقات المقاصة الإجمالية للفترة الممتدة من أكتوبر إلى ديسمبر 2015

على أساس سعر متوقع للنفط الخام ب 61 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ديسمبر 2015، و سعر متوقع لصرف الدولار ب 9,5 درهم للدولار، تقدر نفقات المقاصة برسم هذه الفترة ب 3,4 مليار درهم، منها 2,16 مليار درهم لفائدة غاز البوطان.

	السعر المتوسط	الكميات المستهلكة	نسبة الدعم الأحادي	نفقات المقاصة (مليون درهم)
غاز البوطان	450 دولار للطن	550 ألف طن	3 640 درهم للطن	2 162
السكر	320 دولار للطن	306 ألف طن	2 847 درهم للطن	855
الدقيق الوطني	190 دولار للطن	1,8 مليون قنطار	150 درهم للقنطار	405
الأقاليم الصحراوية	-			25
المجموع				**3 447**

2.VI. مشروع قانون المالية لسنة 2016

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2016 اعتمادات تبلغ 15 550 مليون درهم لدعم غاز البوطان و السكر و الدقيق الوطني للقمح اللين من جهة، و للتدابير المواكبة و بالخصوص الدعم الموجه للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب من جهة أخرى.